تحليل

العدد/109 يناير 2020

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

"إحتجاجات تشرين الأول 2019 في العراق: الحيوية والرمزية"

حمزة شريف

حقوق النشر والتاليف

ORSAM © 2020 أنقرة–تركي/ أورسام

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصريا لأورسام ORSAM. باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية،والتي يتم استخدامها بمو جب قانون الأعمال الفكر يةوالفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصيح، لا يجوز استخدام محتو ى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشر ه بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM. الآراء الو اردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الر أي الر سمي لأورسام ORSAM.

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط
العنوان: أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3
هاتف: 20 15 888 850 90+
فاكس: 48 39 439 (312) 90+
مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**

تحليل
Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

"إحتجاجات تشرين الأول 2019 في العراق: الحيوية والرمزية"

بخصوص الكاتب

حمزة شريف

باحث عراقي، مستشار فني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق منذ 2017. مدير مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية التابع لمستشارية الأمن الوطني في العراق 2012–2017. عضو اللجنة العليا لمكافحة الألغام في العراق 2007–2012. عمل في عدة مؤسسات وهيئات حكومية 2003–2007. زميل أقدم لمعهد الاستقرار الانتقالي STI في واشنطن.

يناير 2020

مقدمة:

كانت بداية تظاهرات تشرين الأول 2019 في مطلع ذلك الشهر، سبقها بأسابيع تظاهرة للعشرات من حملة الشهادات العليا، الذين يطالبون بالحصول على وظيفة حكومية. عوملت تظاهرة أصحاب الشهادات العليا بطريقة غير لائقة، باستخدام العنف غير المبرر ورشهم بالماء الحار. وفي نفس ذلك الوقت جرى إزالة بيوت مبنية عشوائياً في محافظة كربلاء، تعود لعوائل فقيرة، دون إيجاد البديل لهم. هذه الاحداث المتزامنة كانت بمثابة الشرارات التي أطلقت إحتجاجات تشرين الأول 2019، لكن الأسباب الرئيسة لإحتجاجات تشرين الأول تعود الى سنوات سابقة، ففي صيف عام 2018 خرج أهالي البصرة ومحافظات جنوبية أخرى بإحتجاجات شعبية واسعة، مطالبين بأبسط حقوقهم، المتمثلة بتوفير مياه صالحة للشرب والكهرباء، عوملت تلك الإحتجاجات بالأساليب الأمنية القمعية، وبوعود حكومية لمعالجة المشاكل، لم يتم الوفاء بها. يمكن إجمال أسباب إحتجاجات تشرين الأول بتراكم المشاكل وشيوع الفساد، بمستويات غير مسبوقة من تاريخ العراق، لدى الطبقة السياسية المتحكمة بإدارة الدولة ومؤسساتها، والذين أثروا بطريقة فاحشة على حساب حقوق الشعب العراقي. وغياب المسائلة والملاحقة القانونية للفاسدين والمقصرين، بسبب اخضاع القضاء الى إرادة تلك الطبقة السياسية، والمزايا غير العادلة التي منحوها لأنفسهم، ونظام المحاصصة الذي أدى الى ضعف الأداء المؤسسي، لضعف المسؤولين غير الكفوئين الذين جاءت بهم المحاصصة بمختلف درجاتهم. فعلى الرغم من الواردات المالية والتي تقدر بترليون دولار أمريكي للفترة من 2006 ولغاية 2018، فقد زاد مستوى الفقر والبطالة، وتدهورت الخدمات الصحية، كما تدهور مستوى التعليم الى درجة مخيفة، للأسباب ذاتها من استشراء الفساد وعدم الكفاءة المؤديان الى الفشل لا ريب. أظهر السقوط المدوي للموصل ومحافظات الانبار وصلاح الدين وديالى بيد تنظيم داعش الإرهابي، مدى تأثير الفساد والمحاصصة وشراء الذمم والولاءات في القوات المسلحة العراقية، بتنصيب غير الكفوئين والفاسدين في قياداتها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مهنية وكفاءة تلك القوات، مما أدى إلى انهزامها أمام بضع مئات من الإرهابيين، تاركين ورائهم أسلحتهم التي كلفت الدولة العراقية مليارات الدولارات. والأكثر فداحةً كانت الخسائر البشرية التي مني بها العراقيون. وعلى الرغم من تضحيات العراقيين الكبيرة بالأنفس والأموال والمجازر التي ارتكبتها داعش بحق العراقيين، ومنها مجزرة "سبايكر"، وتهجير العوائل من المحافظات التي احتلها داعش مدة عامين، والتضحيات التي قدمت لإستعادة الأراضي من سيطرة داعش، بعد فتوى المرجعية الدينية العليا في الجهاد الكفائي، إلا ان الطبقة السياسية لم تغيير من منهجها في الفساد والمحاصصة وتقاسم المغانم، بالرغم من ان ما قامت به داعش، دفع جميع العراقيين (باستثناء الطبقة السياسية) للتوحد وتغليب الشعور الوطني على الشعور الطائفي والعرقي، وقد ظهر ذلك جليا في الانتخابات السابقة في أيار 2018، والتي سجلت عزوف العراقيين عموماً عن المشاركة فيها، قياسا بسابقاتها، تلك الانتخابات التي انتجت حكومة السيد عادل عبد المهدي، وهي الحكومة التي أظهرت ضعفها منذ بداية

> "فقدان الثقة والأمل في النظام السياسي الحالي أنتج شعوراً كبيراً بالظلم واليأس، سببه استشراء الفساد وضعف أداء الدولة، بسبب المحاصصة والبطالة وضعف المواطنة والتدخل الإقليمي، والتسويف والتجاهل لمطالب المواطنين العادلة"

تشكيلها، لإنها سلكت طريق سابقاتها في التشكيل وفق مبدأ المحاصصة وبتدخل إيراني علني، الذي انتج وبطبيعة الحال حكومة ضعيفة رغم انها جاءت ببرنامج قد يكون طموحا. لكن فقدان الثقة والأمل في النظام السياسي الحالي أنتج شعوراً كبيراً بالظلم واليأس، سببه استشراء الفساد وضعف أداء الدولة، بسبب المحاصصة والبطالة وضعف المواطنة والتدخل الإقليمي، والتسويف والتجاهل لمطالب المواطنين العادلة، بعد أكثر من 15 عاماً من التحول الى النظام الديمقراطي، مما دفع العراقيين بالخروج ضد الحكومة والطبقة السياسية الحاكمة بعد مرور عام واحد على تشكيل حكومة السيد عبد المهدي.

إنطلاق مظاهرات تشرين

في 1 تشرين الأول قام الألآف من العراقيين بالتظاهر في ساحة التحرير، وهذا التاريخ اصبح رمزاً لحراك وطني، ويحلو للكثيرين تسميته بالثورة الشعبية، للمطالبة بحقوقهم المشروعة المتمثلة بتوفير فرص العمل والخدمات ومكافحة الفساد، وخلال العشرة أيام الأولى من الإحتجاجات لجأت الحكومة العراقية الى الحل الأمني، في محاولة لتفريق المتظاهرين بالقوة باستخدام العتاد الحي والقنابل المسيلة للدموع، بطريقة كان القصد منها الحاق الأذى البالغ بالمتظاهرين، وشارك في محاولات تفريق المتظاهرين مجاميع مسلحة، ومنهم القناصون، وسقط نتيجة لذلك في بداية الاحتجاجات (157) قتيلا واكثر من(6000) جريح. توقفت المظاهرات مؤقتا للفترة من 10 الى 25 تشرين الأول، لتسهيل اجراء مراسيم اربعينية الامام الحسين (ع)، وفسح المجال أمام الحكومة لإجراء التحقيق في أسباب قتل وجرح المتظاهرين، وتقديم المتورطين للعدالة ومحاسبتهم. وقد شكلت الحكومة لجنة برئاسة وزير التخطيط، وفي 22 تشرين الأول 2019 نشرت اللجنة تقريرها بشأن التظاهرات في العراق، ومما جاء فيه: "أن الاستخدام المفرط للقوة كان سبباً في سقوط ضحايا من المتظاهرين، وان حصيلة قتلى أسبوع من الاحتجاجات بلغت 157 قتيلا. وتم

التحقق من مقتل 149 مدنياً وثمانية من قوات الأمن، وأن اللجنة وجدت أدلة على أن قناصة استهدفوا محتجين من فوق مبنى بوسط بغداد". وأغفلت لجنة التحقيق (أو انها لم تجرؤ) على تشخيص القناصين أو الجهات التابعين لها. وقال التقرير" إن 70 في المئة من الإصابات كانت في الصدر والرأس، ما يؤكد نية الاستهداف المباشر للمتظاهرين. وأوصت اللجنة بإعفاء قادة عسكريين وأمنيين من مختلف أجهزة القوات العراقية في سبع محافظات".

عادت المظاهرات يوم 25 تشرين اول (أكتوبر) أكبر من السابق بعد اعلان نتائج التحقيق، التي كانت مخيبة للآمال لفشل اللجنة في كشف جميع الحقائق، منها كشف هوية القناصين، وما أعلنته الحكومة من إصلاحات لا تلبي الكثير من مطالب المتظاهرين السلميين، كما استمر مسلسل العنف واستخدام القوة المفرط والقتل، إضافة الى الخطف والاعتداء على الصحفيين والناشطين المدنيين والمؤسسات الإعلامية، كما قابله عنف من بعض المتظاهرين الغاضبين بسبب عنف الحكومة تجاههم وعلى مقتل وجرح زملائهم.

> هذه المظاهرات مستقلة عن أي تنظيم سياسي وسلمية، والغالبية العظمى للمتظاهرين من الشباب الذين معدل أعمارهم (17–25) سنة، وليس لديهم قيادات

ما الذي يميز هذه التظاهرات عن سابقتها

هذه المظاهرات مستقلة عن أي تنظيم سياسي وسلمية، والغالبية العظمى للمتظاهرين من الشباب الذين معدل أعمارهم (17–25) سنة، وليس لديهم قيادات، وهذه قد تكون نقطة ضعف، لكنها وفي الوقت نفسه، مصدر قوة، حتى لا يتم استهدافهم وتصفيتهم، والخشية من ان يتم شرائهم لتحقيق مكاسب شخصية او فئوية، لكن ذلك يجعل حوار السلطة معهم امراً صعباً، هذا اذا كان لدى السلطة النية في الحوار الجدي، لكن هؤلاء الشباب بارعون في التنسيق فيما بينهم، من خلال انشاء شبكات للتنسيق، وخلق البدائل على الرغم من قطع الانترنيت للفترة من 2 الى 6 تشرين الأول، وفرض حضر للتجوال، الذي كسر بخروج مظاهرات في مناطق مختلفة من بغداد، مثل مدينة الصدر الفقيرة والمهمشة وذات الغالبية الشيعية وشقيقتها مدينة الشعلة، انهم خليط من متعلمين وغير متعلمين، عمال وعاطلون عن العمل، فنانون ورياضيون وربات بيوت، كما شاركت العديد من النقابات المهنية في هذه التظاهرات، وانظم الطلاب اليهم.

بدأت هذه المظاهرات بشعارات وطنية، ومطالبات لتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات ومكافحة الفساد، ومع استخدام العنف واستخدام القوة المفرطة تحولت الى حراك شعبي من كافة طبقات الشعب، الطبقة الوسطى خاصة، يذهبون الى ساحة التحرير بعد الدوام الرسمي مع أطفالهم وزوجاتهم، وزاد المتظاهرون من سقف مطالبهم الى اسقاط الحكومة بل والنظام السياسي برمته، الذي اثبت بما لا يقبل الشك فساده وعدم اهليته لحكم العراق، وفشله في بناء مؤسسات الدولة على أمد خمسة عشر عاماً، لذا طالب المتظاهرين بتعديل قانون الانتخابات وقانون مفوضية الانتخابات المستقلة، وإجراء انتخابات مبكرة بإشراف اممي، بما يضمن العدالة في التمثيل الحقيقي للناخبين واضعاف سيطرة الأحزاب المتنفذة على مقادير الأمور، ومحاسبة كبار الفاسدين واستعادة الأموال المنهوبة منهم، بتشريع قانون الكسب غير المشروع، ومن شعارتهم التي تعبر عن الشعور الوطني "اريد وطن"، الذي يظهر شعور العراقيين بان هذه الطبقة السياسية سرقت وطنهم، وأضعفت هويتهم الوطنية بتأجيج النزعات الطائفية والعرقية والاثنية، و شعار "نازل اخذ حقي" لان هذه الطبقة السياسية قد سرقت حقوقهم

وثرواتهم، كما طالب المتظاهرين بإلغاء المحاصصة وبناء دولة المؤسسات، بما يكفل تكافؤ الفرص لجميع العراقيين، لتعزيز الهوية الوطنية والتوزيع العادل للثروات.

كما طالبت الإحتجاجات أيضا بتعديل الدستور، فعندما خرج العراقيون عام 2005 للتصويت على الدستور، وبنسبة مشاركة فاقت 80٪ من الذين لهم حق التصويت، رغم الهجمات الإرهابية التي راح ضحيتها الكثير من الذين شاركوا في الاستفتاء على الدستور، الذي كان حجر الأساس لبناء الدولة الديمقراطية بعد عقود من الحكم الدكتاتوري، وان الدستور قد كتب بعجالة، أظهرت ثغرات ومطبات عديدة فيه، وبعد مضي أكثر من 14 عشر عاماً، أصيب العراقيين بخيبة أمل من هذا الدستور، الذي أنتهك من جميع أطراف الطبقة السياسية، لتحقيق منافع شخصية أو فئوية، دون مراعاة للأثار الكارثية لعدم الالتزام به واحترامه. ان ما ارتكبته الطبقة السياسية من ممارسات خاطئة بحق الدستور، قصداً او جهلا، بحاجة الى بحث مطول لا مجال للخوض فيه هنا.

ان مطالب المتظاهرين للخلاص من تسلط الطبقة السياسية على مقاليد الحكم الفاسد والفاشل، تدل على وعي وإدراك لما يجري وما آلت اليه الأمور في وطنهم، كما انها تعكس انعدام الثقة في السلطة القائمة. لهذا طالبوا باستقالة الحكومة فوراً وتشكيل حكومة انتقالية من شخصيات مستقلة ولم يسبق لهم العمل في أي حكومة أو مجلس نواب سابق، ولا في أي حكومة محلية. وأن لا يتقدموا للترشيح في الانتخابات القادمة، وان لا يشاركوا في الرعاية أو الترويج لانتخابات أي مرشح. وأن يكون أعضاء الحكومة الإنتقالية المفترضة من المشهود لهم بالنزاهة والشجاعة والوطنية. وواجب هذه الحكومة هو تعديل قانون الانتخابات بما يضمن التمثيل الحقيقي للشعب العراقي، وتشكيل مفوضية مستقلة جديدة للانتخابات، بنفس شروط أعضاء الحكومة الانتقالية. بإجراء انتخابات جديدة تحت اشراف الأمم المتحدة، طبقاً للقانون الجديد، ويكون موعدها قبل نهاية فترة الحكومة الانتقالية. وتفعيل

قانون الأحزاب لكشف مصادر تمويلها، ومنع وجود السلاح بيدها. وأن يتم فوراً تطبيق قانون "من أين لك هذا؟"، بحق المسؤولين الحاليين والسابقين، وسائر موظفي الدولة، واسترداد الأموال منهم مهما كانت الجهة التي تقف خلفهم.

> معظم تمويل هذه التظاهرات يأتي من العراقيين المؤمنين بشرعية مطالب المتظاهرين، والكثير من العوائل العراقية هم من يمول المظاهرات ويدعمونها بكافة الوسائل

من الذي يمول المتظاهرين؟

كثرت الاقاويل بشأن تمويل هذه الإحتجاجات، قد تكون هناك أطراف داخلية وخارجية شاركت بتمويل بعض النشاطات، وبما يحقق مصالحها وأهدافها، لكن معظم تمويل هذه التظاهرات يأتي من العراقيين المؤمنين بشرعية مطالب المتظاهرين، والكثير من العوائل العراقية هم من يمول المظاهرات ويدعمونها بكافة الوسائل، كما اتفق المتظاهرون من أصحاب الأعمال اليومية التي تحقق لهم وارداً معيشياً يومياً على تنظيم تواجدهم في ساحة التحرير بوجبتين، وجبة لكل يوم لغرض ممارسة أعمالهم لكسب العيش واخذ قسط من الراحة، على ان تحضر الوجبتين سويةً يومي الخميس والجمعة، وهذا ما يفسر زيادة الأعداد في ساحات التظاهر في هذين اليومين. كما اظهر دعم المواطنين لهم شكلاً رائعاً من التكافل الاجتماعي، الذي شارك فيه حتى الفقير، فالكثير من العوائل العراقية وأصحاب المطاعم يهيئون الأطعمة، وآخرون يتبرعون بالأموال أو مواد أخرى يحتاجها المتظاهرون، مثل الأدوية والكمامات وألأغطية وغيرها.

رموز وآيقونات التظاهرات

«التك تك":

وهي مركبة صغيرة بثلاث عجلات، شائعة الاستعمال في الهند وإيران، وتستورد من هذين البدين، رخيصة الثمن تستخدم للنقل غالباً بين منطقتي الباب الشرقي وباب المعظم وسط العاصمة بغداد، لأن صغر حجمها يساعد في الكثير من المناورة في الزحام المروري، وسائقيها من صغار السن تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً، وأحدهم عمره 12 عاماً، تدر عليهم هذه العجلات وارداً يومياً يقدر بين 15 الى 20 ألف دينار، ما يعادل 12–16 دولار أمريكي. لقد هب هؤلاء الصبية الصغار (سائقي التك تك) لنجدة أخوتهم المتظاهرين، مستثمرين صغر حجم عجلتهم وبراعتهم في السياقة، لنقل الجرحى والمصابين من متظاهري ساحة التحرير والأماكن الأخرى الى أقرب مستشفى أو مركز اسعاف، لصعوبة دخول عجلات الإسعاف الى تلك الأماكن. لقد أنقذ هؤلاء الصبية المئات من الجرحى، كما ان "التك تك" استخدم لنقل المؤن وغيرها الى المتظاهرين، فأصبح (التك تك) بذلك رمزاً وآيقونة للتظاهرات، لقد خسر بعضهم عجلته، التي هي مصدر رزقه، اما بإصابتها بنيران أسلحة القوات الأمنية، أو بتدميرها من قبل تلك القوات عمداً، وقد ركبت ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة السيدة جينين "هينيس بلاسخارت" عجلة التك تك عند زيارتها ساحة التحرير.

بناية المطعم التركي:

تمتلك هذه البناية موقعاً استراتيجياً، فهي تطل على ساحة التحرير من جهة، وعلى نهر دجلة على يمين جسر الجمهورية من جانب الرصافة، وقد شيدت هذه البناية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتتألف من 14 طابقاً، وتم افتتاحها عام 1983. الطابق العلوي من هذه البناية كان مطعماً يقدم الطعام التركي تديره المؤسسة العامة للسياحة (مؤسسة

حكومية)، وشغلت طوابقها الأخرى مكاتب للقطاع الخاص، ثم شغلها ديوان الرقابة المالية لغاية 1991. بعد تعرض البناية للقصف خلال حرب الخليج الثانية، استخدم النظام السابق بعض طوابق البناية بعد ترميم البناية عام 2001، مقراً لدائرة "هيئة الرياضة والشباب" التي استحدثت إبان فترة الحصار الاقتصادي على البلاد. كما تعرضت البناية للقصف مجددا عام 2003 خلال الغزو الأمريكي للعراق، وبقيت البناية مهجورة منذ ذلك الحين. وفي حركة الاحتجاجات ضد حكومة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي عام 2011، سُلطت الأضواء على هذا المبنى من جديد، عندما استخدمته القوات الأمنية مركزاً لمراقبة المظاهرات في ساحة التحرير وسط بغداد. أدرك شباب الإحتجاجات الأهمية الاستراتيجية للبناية منذ بداية انطلاق تظاهراتهم، فاحتلوها وأخرجوا القوات الأمنية منها، وقاموا بتنظيفها وايصال التيار الكهربائي لها فأصبحت ملجأ آمنا لهم.

غدت هذه البناية آيقونة أخرى للإحتجاجات، وأطلق المحتجون على المبنى عدة تسميات من بينها "جبل أحد" ، في إشارة إلى الجبل الموجود في المملكة العربية السعودية، والذي شهد معركة "أحد" الشهيرة في التاريخ الإسلامي، التي خاضها المسلمون ضد كفار قريش، والتي هُزم فيها المسلمين بسبب تخلي الرماة عن الأماكن التي أمرهم الرسول محمد (ص) بالبقاء فيها على جبل أحد. بمعنى رمزي يشير الى أنهم لن يتخلوا عن البناية كما فعل الرماة في عهد الرسول، وهو ما تسبب في هزيمة المسلمين. فالمتظاهرون مستعدون للتضحية بأرواحهم، من أجل الحفاظ على المبنى، لمنع وصول القوات الحكومية والتقدم نحو التحرير. كما يطلق البعض على البناية "الجنائن المعلقة"، إحدى عجائب الدنيا السبع في العالم القديم التي ينسب بناؤها للملك نبوخذ نصر الثاني في بابل.

مرأب "السنك" لوقوف السيارات:

شيدت هذه البناية المكونة من ستة طوابق، بداية الثمانينات من القرن الماضي، وتقع على شارع الرشيد في منطقة السنك، على يمين جسر السنك الذي يربط ساحة "الخلاني" في جانب الرصافة بمنطقة الصالحية في جانب الكرخ من بغداد، ولقرب ساحة "الخلاني" من

ساحة التحرير فقد قرر المتظاهرون السيطرة على تلك المنطقة، وتم لهم ذلك يوم 16 تشرين الثاني، لتوفير المزيد من الحماية لساحة التحرير، التي تعرضت لمحاولات عدة لإقتحامها وفض التظاهرات بالقوة من القوات الأمنية وبعض المجاميع المسلحة. ففي ليلة الجمعة 6 تشرين الثاني تعرض المتظاهرون لهجوم من قبل مجاميع مسلحة، دخلت بعجلات الى ساحة "الخلاني" من جهة منطقة "الشورجة" في شارع الجمهورية، وباشرت بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين العزل، استمر الهجوم حتى فجر يوم السبت 7 تشرين الثاني، سقط في هذا الهجوم العشرات من القتلى والجرحى بضمنهم افراد من الأجهزة الأمنية، ومرة أخرى لم تكشف الحكومة هوية من قام بهذا الهجوم. المعتقد السائد انهم مجاميع مسلحة تتبع احد التنظيمات السياسية، والتي تستخدم الحشد الشعبي غطاءاً لإعمالها، ومما يدعم هذا الاعتقاد صدور بيان من هيئة الحشد الشعبي الى منتسبيها يوم 7 تشرين الثاني، جاء فيه: "منع تكليف اي قوة أو تشكيل من تشكيلات الحشد الشعبي بواجب ميداني في أي من ساحات التظاهر عموماً، وساحة التحرير ومقترباتها بشكل خاص، وتحت أي عنوان كان، كحماية المتظاهرين أو أية ممارسة ميدانية أخرى"، وعاد المتظاهرون الى المرآب مساء السبت وبحماية الجيش العراقي، وبعد المجزرة التي حصلت اطلق المتظاهرون على هذا المرآب أسم "جبل شهداء التحرير" ليصبح رمزا وآيقونة أخرى.

نفق ساحة التحرير:

نفق ساحة التحرير، الذي يربط مقترب ساحة الاندلس بساحة الخلاني من خلال ساحة التحرير، وطوله أكثر من مئة متر تقريباً، تحول الى مجموعة لوحات فنية بألوان زاهية، رسمتها ريش المتظاهرين، عبروا من خلالها على مشاعرهم وما يدور في ضمائرهم ومخيلاتهم من شكل المستقبل الذي يناضلون من أجله، تضمنت رسومهم شعارات لمطالبهم المشروعة وتضحياتهم، فتحول النفق إلى معرض لوحات فنية لتخليد حراكهم الشعبي، وتصوير الحال التي يأملون أن تكون عليها بلادهم. وقد سطر أحد الفنانين أسماء شهداء الإحتجاجات على جزء من جدار هذا النفق.

مواقف الحكومة ومجلس النواب (السلطة)

بعد خروج العراقيين للتظاهر يوم 1 تشرين الأول، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية دعا اليها رئيس مجلس الوزراء مساء يوم السبت 5 تشرين الأول، أصدر مجلس الوزراء العراقي في تك الجلسة، "الحزمة الأولى" من القرارات الإصلاحية، سبعة عشر قراراً، كاستجابة لمطالب المتظاهرين وعموم المواطنين، منها توزيع قطع أراضي وأعداد وتنفيذ برنامج وطني للإسكان يشمل بناء 100 ألف وحدة سكنية موزعة على المحافظات، ومنح 150 ألف دينار شهرياً لكل شخص من العاطلين، ممن لا يملكون القدرة على العمل، ومنحة شهرية قدرها 175 ألف دينار لكل شخص عاطل ولمدة ثلاثة أشهر، وإنشاء مجمعات تسويقية حديثة (أكشاك) في مناطق تجارية في بغداد والمحافظات خلال مدة ثلاثة أشهر، وتشكيل لجان في بغداد والمحافظات للتنفيذ، إضافة الى فتح أبواب التعيينات في وزارات الحكومة. ثم جاءت الحزمة الثانية لإجراءات مجلس الوزراء العاجلة في تلبية مطالب المتظاهرين، في 8 تشرين الأول، عندما أصدر مجلس الوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي الحزمة الثانية لإجراءات مجلس الوزراء العاجلة في تلبية مطالب المتظاهرين، التي تضمنت تشكيل اللجنة العليا لتوزيع الاراضي السكنية برئاسة رئيس الوزراء، وإطلاق التعيينات في الوزرات. غير ان ذلك لم ينل رضى المتظاهرين لعلمهم بانها حلول ترقيعية وغير جدية أيضاً، والدليل ان القليل منها قد نفذ مع ما شابها من فساد، هناك من يقول (ومنهم رئيس الوزراء) انه لا يجوز القاء اللوم على الحكومة الحالية وحدها في شيوع الفساد والتدهور، وهذا إدعاء فيه مغالطات

كثيرة، منها ان أغلب أعضاء الحكومة الحالية قد شغلوا مناصب هامة في الدولة، وان مجلس النواب، والكتل السياسية خاصة، هم من ذات الطبقة السياسية التي حكمت العراق على مدى الأعوام الماضية.

لقد انتهجت السلطة أسلوب القمع لتفريق المتظاهرين، باستخدام القوة المفرطة منذ بداية التظاهر في 1 تشرين الأول، من خلال استخدام القنابل المسيلة للدموع بعيارات كبيرة (النوع الصربي) والذي يستخدم لأغراض مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتي تزن" 220 – 250 غراماً"، وتكون قوتها "أكبر بعشر مرات" عندما يتم إطلاقها، لان عبوات قنابل الغاز المسيل للدموع التي عادة ما تستخدمها الشرطة بأنحاء العالم تزن ما بين "25 –50" غراماً، بحسب تقرير لمنظمة العفو الدولية، والذي اتهمت فيه السلطات العراقية باستخدام القنابل المسيلة للدموع لقتل المتظاهرين وليس تفريقهم، مشيرة الى أن هذه القنابل "تخترق جماجم" المتظاهرين. وتظهر مقاطع فيديو صورها ناشطون شباباً ممددين أرضاً، وقد اخترقت القنابل جماجمهم، في وقت كان الدخان ينبعث من أنوفهم وعيونهم ورؤوسهم. كما تظهر صور أشعة طبية، قالت منظمة العفو الدولية إنها تأكدت منها، "قنابل اخترقت بالكامل جماجم أولئك المتظاهرين القتلى". كما ان الكثير من مقاطع الأفلام أظهرت ان القوات الأمنية تطلق هذه القنابل باتجاه المتظاهرين، وليس تحت ارجلهم او فوقهم كما يفترض، ناهيك عن استخدام العتاد الحي والقنص.

عبد المهدي يعترف لكنه عاجز

في كلمة وجهها السيد عادل عبد المهدي للشعب العراقي في يوم 8 تشرين الثاني، قال:« لقد تظاهر شعبنا من مدنيين وعسكريين ترحيباً بالخطبة المباركة الأخيرة للمرجعية، خصوصاً ما عبرت عنه بالفرصة الثمينة التي يجب عدم تضييعها. فالمظاهرات لم تحصل في ساحة التحرير او ساحات التظاهر الاخرى فقط، بل حصلت ايضاً وأساساً في كل بيت وأسرة، وفي نفس وعقل كل عراقي، وستعتبر دائماً نقطة تحول كبرى وواعية في كفاح شعبنا في مسيرته الظافرة. لقد شهد شعبنا حركات كثيرة قادها ثوار عظماء، مدنيين

وعسكريين، استمعت جماهير شعبنا يوم الجمعة المصادف 8 تشرين الثاني 2019 الى خطاب المرجعية الدينية العليا في النجف الاشرف. وقد جاء الخطاب تأكيداً لخطبة الجمعة الماضية في التشديد على حق المتظاهرين السلميين بالتعبير عن رأيهم بكل حرية واطمئنان، وفي عزل العناصر المخربة والجهات الداخلية والخارجية التي تريد حرف مسيرة التظاهرات. وفي أهمية استثمار هذه الفرصة الثمينة لإجراء اصلاحات جذرية لمكافحة الفساد، وأخرى وزارية وخدمية واقتصادية وأمنية وانتخابية ودستورية تصحح مسارات عمل الدولة، لتضعها في السياقات الطبيعية كدولة خادمة وراعية وحامية لمصالح الشعب، وليس لمصالح الحاكمين أو الاحزاب والقوى السياسية الماسكة بالسلطة. وأنها–المرة الأولى–التي يقود فيها شباب بعمر الزهور حركة تهز البلد من اقصاها الى اقصاها، وتهز كامل سلوكياتنا وأعماق ممارساتنا، لتقودنا الى مراجعة كاملة شاملة للأوضاع العامة في بلدنا، وفي مساراته الآنية والمستقبلية". وقال عبد المهدي في كلمته أيضا "فاذا كانت المرحلة الماضية قد شهدت احتكار حزب واحد يمنع عبر القمع تداول السلطة، فان مرحلة ما بعد 2003 قد شهدت احتكار أحزاب تتحاصص السلطة وتمنع عبر النظم الانتخابية المصممة تصميماً خاصاً ووسائل التخويف والبيع والشراء تداولاً حقيقياً

> حرصت المرجعية الدينية العليا في النجف، على الدوام، على دعم المتظاهرين وحقهم الدستوري في التظاهر السلمي، وهذا ما منح التظاهرات الحالية مزيداً من الشرعية والقوة، إضافة الى الحماية من السلطة

للسلطة، يجدد من شباب عمر الدولة". لقد شخص السيد عادل عبد المهدي الواقع المر ونطق بالحق لكنه غير قادر على الإصلاح او التغيير المطلوب.

دور المرجعية الدينية

حرصت المرجعية الدينية العليا في النجف، على الدوام، على دعم المتظاهرين وحقهم الدستوري في التظاهر السلمي، وهذا ما منح التظاهرات الحالية مزيداً من الشرعية والقوة، إضافة الى الحماية من السلطة، وأهم ما جاء في بيانات المرجعية "تأكيدها على سلمية المظاهرات، وشرعية مطالبهم في الإصلاح ومكافحة الفساد، ورفضها لأي شكل من اشكال التدخل الإقليمي، و وجوب اتخاذ اجراءات مشددة لحصر السلاح بيد الدولة، والوقوف بحزم امام التدخلات الخارجية في شؤون البلد، وسنّ قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ويرغّبهم في المشاركة فيها". كما أكدت المرجعية على انه "لن يكون ما بعد هذه الاحتجاجات كما كان قبلها، وفي كل الأحوال إنّ المرجعية الدينية تجدد التأكيد على موقفها المعروف من إدانة التعرض للمتظاهرين السلميين وكل أنواع العنف غير المبرر، وضرورة محاسبة القائمين بذلك، وتشدّد على الجهات المعنية بعدم الزجّ بالقوات القتالية بأيّ من عناوينها في التعامل مع الاعتصامات والتظاهرات السلمية، خشية الانجرار إلى مزيد من العنف"، و«أن ما يلزم من الاصلاح ويتعين اجراؤه بهذا الصدد موكول أيضاً الى اختيار الشعب العراقي بكل اطيافه وألوانه من اقصى البلد الى اقصاه، وليس لأي شخص أو مجموعة أو جهة بتوجه معين أو أي طرف اقليمي أو دولي أن يصادر إرادة العراقيين في ذلك ويفرض رأيه عليهم". و«قد سبق أن أكدت المرجعية الدينية في خطبة النصر قبل عامين، ان هذه المعركة – التي تأخرت طويلاً – لا تقلّ ضراوة عن معركة الارهاب إن لم تكن أشد وأقسى، والعراقيون الشرفاء الذين استبسلوا في معركة الارهاب قادرون –بعون الله تعالى– على خوض غمار هذه المعركة والانتصار فيها أيضاً إن أحسنوا ادارتها"، "ومن المؤكّد أن إتّباع

الاساليب السلمية هو الشرط الاساس للانتصار فيه" ، و«مما يدعو الى التفاؤل هو إن معظم المشاركين في التظاهرات والاعتصامات الجارية يدركون مدى أهمية سلميّتها وخلوها من العنف والفوضى والإضرار بمصالح المواطنين".

إستقالة عادل عبد المهدي

في يوم الجمعة المصادف يوم 29 تشرين الثاني، أعلن السيد عبد المهدي استقالته من منصب رئيس مجلس الوزراء، والتي جاء فيها: (استمعت بحرص كبير الى خطبة المرجعية الدينية العليا يوم 29 تشرين الثاني، وذكرها –يقصد المرجعية– انه "بالنظر للظروف العصيبة التي يمر بها البلد، وما بدا من عجز واضح في تعامل الجهات المعنية مع مستجدات الشهرين الأخيرين، بما يحفظ الحقوق ويحقن الدماء، فان مجلس النواب الذي انبثقت منه الحكومة الراهنة، مدعو الى ان يعيد النظر في خياراته بهذا الشأن، ويتصرف بما تمليه مصلحة العراق والمحافظة على دماء ابنائه، وتفادي انزلاقه الى دوامة العنف والفوضى والخراب". واستجابة لهذه الدعوة وتسهيلاً وتسريعاً لإنجازها بأسرع وقت، سأرفع الى مجلس النواب الموقر الكتاب الرسمي بطلب الاستقالة من رئاسة الحكومة الحالية، ليتسنى للمجلس اعادة النظر في خياراته، علماً ان الداني والقاصي يعلم بأنني سبق وان طرحت هذا الخيار علناً وفي المذكرات الرسمية، وبما يحقق مصلحة الشعب والبلاد).

قدم السيد عبد المهدي استقالة حكومته الى مجلس النواب يوم 2 كانون الأول 2019، الذي بدوره صادق عليها في نفس التاريخ، فيما استقبل المتظاهرون نبأ الاستقالة بارتياح مع ادراكهم ان الاستقالة انما تمثل الخطوة الأولى في طريق الإصلاح الطويل والشاق. وحملوا الحكومة مسؤولية قتل وجرح المتظاهرين وعمليات الخطف والاغتيالات المستمرة لحد الان. فقد كشفت مفوضية حقوق الإنسان العراقية، يوم 22 كانون الأول 2019، أن 29 حالة اغتيال طالت ناشطين منذ انطلاق التظاهرات من مطلع تشرين الأول الماضي، ولغاية اليوم، أن "26 حالة اغتيال وقعت ضد ناشطين، وثلاث محاولات غير ناجحة، وقع منها13 حالة في بغداد وحدها"، وأن "السلطات الحكومية لم تلقِ القبض حتى الآن على أي من الجناة".

الخسائر

وفقا لآخر إحصائية نشرتها مفوضية حقوق الانسان العراقية، وهي مؤسسة رسمية، يوم 9 كانون الأول 2019 فقد بلغ عدد الضحايا: 433 شهيداً، إضافة إلى نحو 20 ألف إصابة معظمها من المحتجين، إلى جانب إصابات داخل صفوف عناصر القوات الأمنية. وأن إجمالي عدد المعتقلين بلغ 2597. أُفرج عن 2441 منهم وبقي 156 رهن الاعتقال. اضافة الى الخسائر في الممتلكات العامة والخاصة.

ما الذي يخبئه المستقبل؟

يصعب التنبؤ بمجريات الأمور وبما ستؤل اليه، فمنذ قبول مجلس النواب استقالة حكومة السيد عادل عبد المهدي في2 كانون الأول 2019، وهي أولى المكاسب التي حققها الحراك الشعبي، وثانيها تعديل قانون مفوضية الانتخابات المستقلة، لتكون أكثر استقلالية، وثالث المكاسب هو تعديل قانون الانتخابات، باعتماد الترشيح الفردي لمناطق انتخابية متعددة، والتي يبلغ عدد سكانها 100 الف نسمة لكل منطقة انتخابية. لكن تأخر تسمية مرشح جديد لتشكيل حكومة بديلة، حتى بعد نفاذ الوقت الذي حدده الدستور وهو 15 يوماً من تاريخ قبول استقالة رئيس مجلس الوزراء، مضت بين تداول الكرة بين مجلس النواب ورئيس الجمهورية والمحكمة الاتحادية، فبعد مضي 11 يوماً من الطلب من رئيس الجمهورية لتسمية المرشح لتشكيل الحكومة، خاطبت رئاسة الجمهورية مجلس النواب لتسمية الكتلة الأكبر في 15 كانون الأول، ومجلس النواب هو من يسمي المرشح حسب قرار للمحكمة الاتحادية عام 2010، والكتلة الأكبر هي التي تتشكل من تحالفات بعد إقرار نتائج

الانتخابات. الذي حصل في انتخابات عام 2018 لم تشكل الكتلة الأكبر أصولياً، واتفقت "الكتلتان" الأكبر في مجلس النواب، وهما "كتلة الإصلاح" و«كتلة البناء" على تسمية السيد عادل عبد المهدي لتشكيل الحكومة، بالاتفاق مع الكتل الأخرى. رد مجلس النواب على طلب رئاسة الجمهورية في تحديد الكتلة الأكبر، بالإشارة الى رسالة المجلس في عام 2018، وان هذه الرسالة لم تحدد من هي الكتلة الأكبر، لأنه لم يجري تسمية الكتلة الأكبر أصولياً، وكذلك جاء رد المحكمة الاتحادية بالإشارة الى قرارها السابق في عام 2010، وان المحكمة الإتحادية ليس من مسؤوليتها تحديد الكتلة الاكبر. فعاد رئيس الجمهورية الطلب من مجلس النواب يوم 22 كانون الأول 2019، وذكر فيه تحديد من هي الكتلة الأكبر، والتي لم تسمى حسب رسالة المجلس السابقة، وان كتلة البناء قد رشحت الدكتور قصي السهيل لرئاسة مجلس الوزراء، بادعائها انها الكتلة الأكبر. كما ان مجموعة من أعضاء مجلس النواب وعددهم 174 قدموا طلباً، حددوا فيه الشروط الواجب توفرها في مرشح رئاسة مجلس الوزراء، وهي ان يكون مستقلاً، وممن لم يتولى سابقاً منصب وزير أو نائب، ومن غير مزدوجي الجنسية. ولم يجب مجلس النواب على هذه رسالة رئيس الجمهورية الأخيرة لحد الان. كما ان "كتلة سائرون" خاطبت رئيس الجمهورية بتاريخ 3 كانون الأول 2019 لتبين فيه بانها الكتلة الأكبر، وهذا ما ذكره رئيس الجمهورية في رسالته الى رئيس مجلس النواب بتاريخ 16 كانون الأول 2019، والتي عرض فيها مجريات الأمور التي ذكرناها انفا.

ان ما يجري يعكس تخبطاً واضحاً، فقد أوقع مجلس النواب نفسه في إشكالية دستورية، عندما لم يسمي الكتلة الأكبر، بلجوئه الى اتفاقات غير دستورية، بين 16 كياناً سياسياً، عند تشكيل حكومة السيد عبد المهدي التي استقالت. فإما ان يكون سبب ذلك سوء إدارة، أو صراع إرادات فقط، أو استخفاف بالدستور، أو ان يكون القصد من وراء كل ذلك كسب مزيد من الوقت، رهاناً على كلل المتظاهرين وتشتتهم، بعدما عجز إستخدام العنف المفرط في ثني عزيمة المتظاهرين. لكن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماما، فمع مرور الوقت والاساليب التي تتبعها الطبقة السياسية بالمراوغة والتسويف، يزداد إصرار المتظاهرين على المضي قدما في تحقيق الاصلاح المنشود، وهذا ما شهدناه مؤخرا من رفض شعبي لمرشح كتلة البناء لمنصب رئيس الوزراء الدكتور قصي السهيل، وكذلك الرفض لترشيح محافظ البصرة أسعد العيداني، مما يعكس إصرار الطبقة السياسية الحالية على التمسك بالسلطة، دون مراعاة لمصالح العراقيين، وكذلك إصرار الايرانيين على فرض مرشح لمنصب رئيس الوزراء في العراق يكون قريباً من إيران، لمخاوفهم من أن تقوم الحكومة الجديدة بخطوات تعزز حالة التراجع الإيراني في العراق، على المستوى الشعبي خاصة، فضلًا عن تراجع شعبية الكتل والأحزاب المرتبطة بإيران بشكل كبير في الشهرين الماضيين. من الجدير بالذكر القول انه رغم حرب الثمانية الاعوام بين العراق وايران 1980–1988، لم ينجح صدام حسين في خلق حالة من العداء بين الشعبين العراقي والإيراني، لكن السياسة التي يتبعها النظام الايراني في العراق بعد 2003، وتدخلهم السافر في الشؤون الداخلية العراقية، في تشكيل الحكومات على وجه الخصوص، نجحت في خلق حالة من العداء ضدهم، وصلت الى حرق صور الخميني وخامنئي، وحرق القنصليات في البصرة والنجف وكربلاء، وحرق مقرات الأحزاب والفصائل المسلحة الموالية لإيران، والتي تعكس حالة الغضب والاستنكار الشعبي للتدخل الإيراني في العراق، فلن يقبل العراقيون استمرار الوضع كما هو عليه، كما حدث خلال الأيام الماضية عندما تم قصف قاعدة "كي وان" (1K) في كركوك بصواريخ مساء يوم 27 كانون الأول 2019، مما أدى إلى قتل متعهد مدني أمريكي وجرح بعض الجنود الامريكان نتيجة ذلك القصف، وجرح جنود عراقيين أيضاً، وقد ردت الولايات المتحدة على هذا الحادث بقصف من طائراتها على لوائين للحشد الشعبي، 45 و46، التابعين الى كتائب حزب الله في العراق، مما عقد الاوضاع المعقدة أصلًا في العراق. والأيام القادمة ستكون حبلى بالمفاجئات.

منشورات أورسلم

الجلات الدورية "تحليلات الشرق الأوسط" و "دراست الشرق الأوسط"، مجلة "تحليلات الشرق الأوسط" التي تصدر باللغة التركية كل شهرين، وهي تغطي آراء الباحثين والخبراء حول التطورات المعاصرة في الشرق الأوسط. مجلة "دراسات الشرق الأوسط"، وهي مجلة علمية محكمة مختصة بالعلاقات الدولية، تحدر بشكل بصف سنوي باللغتين التركية والإنكليزية، تقوم مجلة "دراسات الشرق الأوسط" بنشر الإسهامات البحثية للأكاديميين الذين يعدون خبراء في مجال تخصصاتهم. هنالك العديد من الأكاديميين المرموقين على المستويات المحلية والدولية ينشرون بحوثهم في مجلة "دراسات الشرق الأوسط". مجلة "دراسات الشرق الأوسط" مفهرسة من فهرس العلوم الاجتماعية التطبيقية والمخطوطات (ASSIA)، وموقع EBSCO Host، و Index Islamicus، والببليوغرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية (IBBS)، وملخصات العلوم السياسية في جميع أنحاء العالم (WPSA).

Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM
مركز دراسات الشرق الأوسط

انقرة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"
زقاق 2128/ بنية ر قم 3

info@orsam.org.tr
www.orsam.org.tr

+90 (312) 430 26 09
+90 (312) 430 39 48

orsamorg.tr